الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم ٤٢٢

اطار مشروع الخطة الخمسية الثانية
للتعليم العالى بالجمهورية العربية المتحدة
(١٩٦٦/٦٥ ـ ١٩٧٠/٦٩)

للدكتور محمد محمد حسان
وكيل وزارة التعليم العالى للتخطيط

محاضرة ألقيت بالمعهد يوم ٢٥/٣/١٩٦٤ على السادة كبار موظفى التعليم فى الدول العربية والتابعين للمركز الاقليمى ببيروت

ابريل سنة ١٩٦٤

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر ـ بالزمالك

اطار مشروع الخطة الخمسية الثانية
للتعليم العالى بالجمهورية العربية المتحدة
(٦٥ / ١٩٦٦ ـ ٦٩ / ١٩٧٠)

أكد الميثاق الوطنى أن التخطيط " ينبغى أن يكون عملية خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ـ فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن ـ لكنه عملية تحقيق الأمل "

الاعتبارات والمبادئ التى ينبغى مراعاتها عند التخطيط للتعليم العالى :

ويوحى من المعنى السابق ، وفى ضوء تجربة التخطيط فى السنوات الماضية وما تكشف فيها من مزيد من الوضوح الفكرى ، توصلت وزارة التعليم العالى الى عدد من المبادئ والاعتبارات التى ترى ضرورة التزامها عند التخطيط للتعليم فى المستقبل . وهذه المبادئ أو الاعتبارات هى :

أولا ـ أن تخطيط التعليم العالى لابد وأن يتجه نحو تحقيق نموذج لهذا التعليم فى المستقبل ، وهذا النموذج يقوم على أساس ترجمة أمينة لقيم المجتمع الجديد واتجاهاته وآماله . فنقطة البداية فى التخطيط الكفء ليست مجرد حساب ماهو قائم وما هو ممكن ، وانما هى أولا وقبل كل شئ رسم صورة المستقبل .

ثانيا ـ أن تخطيط التعليم العالى لابد وأن يقوم على أساس دراسة حاجة البلاد الحاضرة والمستقبلة من المتخصصين ، وتقديرهم من حيث الاعداد والمستويات بأسلوب علمى

ثالثا ـ أن تخطيط التعليم العالى لابد وأن يكون لمدى طويل ـ فذلك لايضمن تحقيق نموذج التعليم المرجو فى المستقبل فقط ـ بل أنه كذلك يضمن نتائجه فى التطوير الاجتماعى وفى سد احتياجات البلاد ـ اذ أن التخطيط فى مجال التعليم لايؤتى نتائجه خصوصا من الفنيين والاخصائيين الا بعد فترة طويلة أطول من خطط التنمية المقابلة نفسها .

رابعا ـ أن تخطيط التعليم العالى لابد وأن يكون شاملا للجامعات والمعاهد العاليه معا فالتعليم العالى وحدة متكاملة ، ولا يمكن النظر الى جانب منها دون حساب للجانب الآخر .

خامساـ أن تخطيط التعليم العالى لابد وأن يكون متكاملا مع تخطيط وزارة التربية والتعليم حيث مراحل التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى بأنواعها المختلفة . فالتعليم فى كل الأحوال صورة واحدة ، وهو فى مراحلها الأولى يؤثر بكمه وكيفه فى مرحلة التعليم العالى ـ كما أن التعليم العالى هو مصدر تغذية مراحل التعليم الأخرى بالقوى العاملة فيها .

سادساـ أن تخطيط التعليم العالى لابد وأن يراعى التوزيع الجغرافى ـ فذلك يعنى الاسهام فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وفى التنمية الاجتماعية والثقافية فى الاقاليم فضلا عن التخفيف عن الجامعات وتركز الطلاب فى عواصم الجمهورية .

سابعاـ أن تخطيط التعليم العالى لابد وأن يضع فى الحساب بعد الكيف مثلما يضع بعد الكم . وهذا يعنى اتخاذ التدابير اللازمة لاستكمال أعضاء هيئات التدريس والموظفين والمعدات والمبانى بالكليات والمعاهد القائمة ، ولاعداد أعضاء هيئات التدريس والموظفين وتوفير المبانى والمعدات اللازمة للمعاهد والكليات الجديدة كل هذا وفق معدلات سليمة . كذلك يعنى عمل حساب لبعد الكيف فى التخطيط للتعليم العالى واعادة النظر فى سياسة الأجور والمرتبات والترقيات ، وفى المناهج وفى نظم القبول والدراسة والامتحان وفى الخدمات التعليمية الاضافية وفى ادارة المعاهد العالية ولوائحها وكل مايؤثر فى جودة التعليم .

أبعاد الاطار العام للخطة الخمسية الثانية
للتعليم العالى

وعلى هدى ماتقدم ، طرح التعليم على نفسه الأسئلة التالية وصولا بالاجابة عليها الى أبعاد الاطار العام لمشروع خطته الخمسية الثانية :

١ـ ما النموذج أو المصمم الذى ينبغى أن يكون عليه التعليم العالى بأبعاده ومؤسساته وأنواعه المختلفة فى المستقبل القريب قياسا الى احتياجات المجتمع الجديد وقيمه وأماله؟ وما التاريخ الذى يمكن تحديده تحقيقا لهذا النموذج أو المصمم ؟

٢ـ ما واقع التعليم العالى الآن بمؤسساته وأنواعه المختلفة من حيث طاقاته الفيزيقيه العددية

والنوعية - وامكانياته البشرية ممثلة فى القوى العاملة فيه ، وتمويله ، وتكامله بين أجزائه وبين نفسه والمجتمع الذى يوجد فيه وتوزيعه الجغرافى تقديرا للبعد الزمنى ومقتضيات تطويره ونموه ليطابق نموذجه أو مصممه الذى ينبغى أن يكون عليه ؟

٣- ما مستلزمات الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩) وتقديراتها التى اذا نفذت خلال السنوات القادمة حركت التعليم العالى بالفعل نحو نموذجه أو مصممه على البعد الزمنى المقدر للحقيقة ؟

وفيما يلى ماكشفت عنه دراسة التعليم العالى لكل قضية من القضايا الثلاث :

نموذج المستقبل للتعليم العالى

التعليم العالى - ككل تعليم - لايقوم بذاته ، ولا يرى أو يوجه فى ضوء نفسه - وانما هو يقوم ويوجه لخدمة أغراض اجتماعية وسد احتياجات المجتمع الحاضرة والمستقبلة . ومن أجل هذا فان كل نموذج أو مصمم سليم له لابد وأن يشتق خيوطه من احتياجات المجتمع فى حركته وفق قيمه ونحو آماله الجديده .

ومن هنا يظهر مغزى المناداة بمبدأ " العلم للمجتمع " وضرورة النظر الى التعليم العالى داخل الوعاء الوظائفى للبلاد ، وربطه باحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية بعد تقديرها على أسس علمية .

كذلك تظهر أهمية الرجوع الى التصور الاشتراكى - كما حدده الميثاق الوطنى - لترجمة ماورد فيه من قيم وآمال ، الى ملامح ومقومات تكون صلب النموذج أو المصمم . ومن أهم هذه القيم والمبادئ :

تكافؤ الفرص : وما يقوم عليه من عدل وما يحققه من تذويب للفوارق بين الطبقات .

والكفاية : وما تعنيه من توفير فرص العمل ورفع لمستوى الأداء والانتاج وتوسيع قاعدة الثروة فى البلاد

وهكذا يمكن حصر الأصول التى يشتق منها نموذج التعليم العالى أو مصممه فى المستقبل فى ثلاث نقاط هى :

١ـ احتياجات البلاد من القوى العاملة على المستوى العالى فى شتى القطاعات ، ومايتصل بهذا النظرة الى التعليم العالى داخل الوعاء الوظائفى فى صورته المتحركة .

٢ـ تكافؤ الفرص .

٣ـ الكفاية .

أولا ـ احتياجات البلاد من القوى العاملة على المستوى العالى :

من أهم المشكلات التى تصادفها الدول النامية عند الأخذ بالتخطيط الشامل هو التعرف على حاجات البلاد المستقبلة من حيث اعداد الفنيين وتخصصاتهم والمستويات والمهارات المختلفة فى كل تخصص ، وتوصيف لهذه المهارات المختلفة .

ولقد قامت عندنا خلال السنوات القريبة الماضية بعض الجهود لحصر القوى العاملة فى القطاع العام واحتياجاته المستقبله ، ومن ذلك ماقامت به اللجنتان الدائمتان للأفراد الفنيين والعاملين ، وما قام به جهاز التخطيط بوزارة التعليم العالى ومعهد التخطيط سنة ١٩٦٢ ـ لكن هذه الجهود لم تتعد أن تكون محاولة مبدئية فى هذا الموضوع .

ولكن نظرا لما يتطلبه تحديد احتياجات البلاد من القوى العاملة على المستوى العالى من مزيد من الدقة والوضوح ، ونظرا لضرورة تحديد وضع الكليات الجامعية والمعاهد العالية بالنسبة لتخريج القوى العاملة بما يتناسب واحتياجات البلاد المستقبله ، أصدر السيد وزير التعليم العالى ـ قرارات وزارية (أرقام ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٥٠ ، ٥١ بتاريخ ١٩٦٣/٧/٨ ، ١٩٦٣/٧/١٦) بتشكيل خمس لجان تختص كل منها ببحث واحد من المجالات الآتية :

١ـ التعليم الهندسى .

٢ـ التعليم الزراعى .

٣ـ التعليم التجارى .

٤ـ العلوم الأساسية .

٥ـ العلوم الاجتماعية والانسانية .

وقد كشف دراسة هذه اللجان ، وما اتصل بها من جهود جهاز تخطيط التعليم عما يأتي خاصا بالمعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالي ومدى كفايتها العددية والنوعية في سد احتياجات البلاد .

١ـ احتياجات البلاد من الفنيين في القطاع الهندسي ودور المعاهد العالية الصناعية في سدها :

يتجه الرأي الى أن تكون وظيفة المعاهد العالية الصناعية اعداد الفنيين على المستوى العالي لمختلف القطاعات الهندسية ، وأن تكون مدة الدراسة بهذه المعاهد ثلاث سنوات بما فيها التدريب العملي .

وقد قدرت احتياجات البلاد من الفنيين حتى سنة ١٩٨٠ ، وحدد المعدل السنوي على أساس هذا التقدير بما يقرب من ٨٠٠٠ فني في القطاعات المختلفة وهؤلاء يلزم لاعدادهم وجود ٢٥ معهدا عاليا صناعيا على الأقل .

والمعروف أنه منذ سنة ١٩٥٥ حتى نهاية الخطة الخمسية الأولى (٦٤/٦٥) سيكون لدينا ٩ معاهد عدا شعبة بالمعهد العالي الفني بشبرا . ومعنى هذا أنه ينبغي انشاء ١٦ معهدا عاليا صناعيا جديدا (طاقة كل منها ١٠٠٠ على المتوسط) خلال العشر سنوات القادمة على الأكثر ، وهذا بجانب ضرورة استكمال بناء وتدعيم بعض المعاهد القائمة وتوفير مايلزمها من تجهيزات ـ هذا مع العلم بأن احتمالات النمو في القطاع الهندسي خلال السنوات القادمة تبدو أكبر من كل تقدير .

وبجانب ماتقدم ، قدر المعدل السنوي لاحتياجات التعليم الصناعي من المدرسين والمدربين العمليين بحوالي ٥٠٠ مدرس ومدرب عملي ، نصفهم تقريبا من المدرسين النظريين .

وهذا العدد من المدرسين النظريين أكثر من ضعف مايخرجه حاليا المعهد العالي الصناعي للمعلمين بالقاهرة سنويا . مع العلم بأن أكثر خريجي هذا المعهد لم يفد منهم التعليم الصناعي ، اذ اجتذبهم مجال الصناعة بمرتباتها

العالية ، هذا فضلا عن أن المعهد بنظمه ودراساته الحالية ينزع الى اعـــداد مهندسين تربويين أكثر من أن يكونوا " مدرسين صناعيين " .

وقد أوصت لجنة التعليم الهندسى بجعل مدة الدراسة بالمعهد العالى الصناعى للمعلمين بالمطرية عامين فقط بحيث يتسع لقبول الممتازين من خريجى المعاهد العالية الصناعية (نظام الثلاث سنوات) بالقدر الذى يسد حاجات البلاد .

٢- احتياجات البلاد من الاخصائيين فى القطاع الزراعى ودور المعاهد العالية الزراعية فى سدها :

اتفقت لجنة التخطيط للقوى العاملة بالقطاع الزراعى على تصنيف الاخصائيـــين الزراعيين فى مجالات العمل التى تحتاجها البلاد فى هذا القطاع الى ثلاث فئـــات هى :

الاخصائى الزراعى والفنى .
الاخصائى الزراعى المشرف .
الاخصائى الزراعى الباحث .

ورأت أن تكون وظيفة المعاهد العالية الزراعية تخريج الاخصائيين الفنيين ، وأن توجه هذه المعاهد توجيها نوعيا .

ووضعت اللجنة معدلات مختلفة تبعا لتعدد واختلاف مجالات العمل بالقطـــاع الزراعى - وقام تخطيط التعليم العالى بترجمة هذه المعدلات فى صورة احتياجـات كمية من القوى العاملة فى القطاع الزراعى فى المدة من ٦٣/١٩٦٤ الى ٧٢/ ١٩٧٣ وخرج من هذه الترجمة بتقدير معدل سنوى (حتى سنة ١٩٧٣) لاحتياجات البـلاد من الاخصائيين الزراعيين الفنيين وهو حوالى ١٨٥٠ اخصائيا - ووفاء بهذا المعـدل يلزم انشاء سبع معاهد زراعية عالية جديدة نوعية على الأقل خلال الثمانية ســـنوات القادمة تكفى لتخريج أكثر من ١٠٠٠ سنويا فى مجالات العمل الزراعى المختلفة ، كمـا يلزم فى نفس الوقت تدعيم المعاهد العالية الزراعية الحالية واعادة النظر فيها لتوجـه توجيها نوعيا سليما يخدم الاحتياجات المطلوبة .

٣ـ احتياجات البلاد من القوى العاملة فى قطاع التجارة والأعمال ودور المعاهد العالية التجارية فى سد هذه :

رأت لجنة توصيف الأعمال التجارية والادارية أنه تمييزا للمعاهد العالية عن الكليات الجامعية المناظرة تكون وظيفة هذه المعاهد تخريج فئة المنفذين (وهو مايقابل فئة الفنيين فى القطاع الهندسى) فى المستويات العليا ـ فى حين أن كليات التجارة تكون وظيفتها تخريج الفنيين (وهو مايقابل فئة المهندسين فى القطاع الهندسى)

وبحثت اللجنة موضوع العرض والطلب من خريجى كليات التجارة والمعاهد العالية التجارية خلال المدة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٧٥ وقارنت الحد الأدنى للطلب المباشر بالحد الأعلى للعرض فوجدت زيادة على النحو التالى :

الفترة	زيادة العرض على الطلب
١٩٦٠ ـ ١٩٦٥	٩٧٦٠
١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	١١٠٩٤
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	١٦٦١٩

ولئن كانت زيادة العرض على الطلب هذه لايعنى أن كل الاعداد المذكورة سوف تدخل فى عداد العاطلين ، وانما تعنى أن أكثرهم سوف ينافسون زملاءهم من خريجى معاهد الدراسات الانسانية الأخرى فى أعمال لاتتطلب تخصصا بذاته .

الا أن رأى اللجنة اتجه فى ضوء النتائج السابقة الى أنه اذا سار الحال فى القبول بالمعاهد العالية والكليات التجارية على أساس التوسع الحاصل فى القبول الآن ، فانه لابد وأن يكون هناك تعطل منتظر بين خريجى معاهد وكليات التجارة .

ومعنى هذا أنه ينبغى الاكتفاء بالمعاهد العالية التجارية القائمة دون توسع أو اضافة خلال السنوات الخمس القادمة على الأقل . فى الوقت الذى يلزم فيه اعادة النظر فى اعداد المقبولين بكلية التجارة .

هذا ويرى جهاز التخطيط بوزارة التعليم العالى أنه من المفضل أن توجه شعب الدراسة بالمعاهد العالية التجارية بدورها توجيها نوعيا عاما بحيث يصبح هدفها بالفعل اعداد " منفذين " فى مجالات عامة مثل مجال التعليم أو الزراعة أو الصناعة ... وهكذا .

٤- احتياجات البلاد من الاخصائيين فى مجال الفنون ودور المعاهد العالية الفنية فى سدها :

لم تتعرض اللجان ، التى سبقت الاشارة اليها والتى شكلها السيد وزير التعليم العالى لتحديد احتياجات البلاد فى القطاعات المختلفة وبحث مدى الكفاية النوعية والعددية للكليات والمعاهد الحالية - لبحث مجال الفنون ودور المعاهد العالية الفنية فى سد احتياجاتها - باستثناء ما أشارت اليه لجنة التعليم الهندسى عند دراستها لاحتياجات البلاد من المهندسين فى قطاعى الهندسة المعمارية والنسيج - اذ رأت الابقاء على شعبة العمارة بكليتى الفنون الجميلة وشعبة النسيج بكلية الفنون التطبيقية كمصدرين لتخريج المهندسين أسوة بكليات الهندسة - وذلك نظرا لأهداف هذه الشعب الخاصة .

وقد قام تخطيط التعليم العالى بدراسة احتياجات وزارة التربية والتعليم من معلمى ومعلمات التربية الفنية خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية - فوجد أن المعدل السنوى لهذه الاحتياجات يبلغ ١٩٠ مدرسا ومدرسة - وهذا العدد يمكن تدبيره من معهدى التربية الفنية للمعلمين والمعلمات وكذلك من كلية الفنون التطبيقية بطاقاتها الحالية .

أما عن احتياجات وزارة التربية والتعليم فى نفس المدة من معلمى ومعلمات التربية الموسيقية فتتراوح بين ٤٠ ، ٨٠ سنويا وهى اعداد يمكن توفيرها بسهولة من خريجى وخريجات معهدى التربية الموسيقية .

ونظرا لأن معاهد التربية الفنية والموسيقية القائمة تضم اعدادا محدودة من الطلبة والطالبات ، وفى حاجة الى تدعيم بالامكانيات المادية والبشرية معا فى احدث صورة ممكنه ، فضلا عن حاجتها الى مبانى جديده ، فان جهاز التخطيط بالتعليم العالى قد رأى ادماج كل نوع منها فى معهد واحد - بحيث يكون هناك معهد للتربية الفنية ، يجمع البنين والبنات معا - وآخر للتربية الموسيقية - وتكون سعة

الاولى ٨٠٠ طالب قابلة للزيادة الى ١٠٠٠ ، وسعة الثانى ٣٥٠ وتقبل الزيادة الى ٥٠٠ اذا لزم .

٥- احتياجات البلاد من المعلمين فى المواد الأساسية والانسانية ومن المتخصصين فى الدراسات العامة ودور المعاهد العالية والكليات غير الجامعية فى سدها :

أوصت لجنة العلوم الأساسية بالنظر الى احتياجات البلاد من العلميين والمعلمين فى العلوم الأساسية نظرة متكاملة - والى الاعداد التى ستقبل فى كليات العلوم وكليات المعلمين نظرة غير منفصلة .

وقد تكشف للجنة أن احتياجات البلاد من الأفراد العلميين ومعلمى العلوم الأساسية فى السنوات القادمة تقدر كما يلى :

السنة	المطلوب من الأفراد العلميين	المطلوب من معلمى الرياضة والعلوم
حتى سنة ١٩٧٠	٣٤٢٦	٧٠٦٧ (منهم ٣٥٠ رياضه)
حتى سنة ١٩٧٥	٨٠٨٧	

وبمقارنة عدد خريجى كليات العلوم بالمطلوب من الأفراد العلميين طوال السنوات العشر القادمة - رأت اللجنة أنه اذا سارت الكليات على معدلها الذى بلغته عام ١٩٦٣/٦٢ (وهو حوالى ١٠٠٠) فى السنوات القادمة فان طاقتها سوف تفوق الاحتياجات المذكورة بما يزيد عن ٨٥٠٠ فرد حتى سنة ١٩٧٠

ومن ناحية أخرى تقف كليات المعلمين بامكانياتها الراهنة محدودة الطاقة فى شعب العلوم والرياضة - اذ أن متوسط عدد خريجى هذه الشعب حاليا لايزيد عن ٤٠٠ سنويا . ومعنى هذا أنه اذا سار المعدل الحالى فى المدة من سنة ١٩٦٥ الى سنة ١٩٧٠ فسوف لاتخرج هذه الكليات الا مايقرب من ٢٠٠٠ مدرس للعلوم والرياضة

وهو عدد اذا قيس باحتياجات وزارة التربية والتعليم فى نفس المدة كشف عن عجز يقدر بـ ٥٠٠٠ مدرس تقريبا ٠

ورأت اللجنة أن هذا القصور فى طاقة كليات المعلمين يمكن تعويضه من فائض خريجى كليات العلوم ـ غير أن اللجنة نبهت فى مكان آخر الى وجود عجز ملموس فى العلوم الرياضية والطبيعية فى خريجى كليات العلوم سواء أكان ذلك على مستوى البكالوريوس أم على مستوى الدراسات العليا ٠

ولقد أوصت اللجنة بضرورة اعادة النظر فى الاعداد التى تلحق بكل من كليات المعلمين وكليات العلوم ، وفى تخصصات تلك الاعداد حتى تتفق وطبيعة الأعمال المطلوبة ومنعا لوجود فائض فى أحد المجالات وعجز فى مجال آخر ٠

كما أوصت اللجنة بضم كلية المعلمين الى الجامعة حتى يكون اعداد معلم العلوم فى نطاق التعليم الجامعى ـ على أن تكون كلية قائمة بذاتها مع افادتها من بعض امكانيات كليات العلوم ٠

ومن ناحية أخرى رأت لجنة الدراسات الانسانية والاجتماعية أن تنظر وزارة التعليم العالى فى وضع الأقسام الأدبية بكليات المعلمين بحيث تقرر أحد أمرين :

أن تستغنى عن كليات المعلمين بكليات الآداب ـ أو أن تبقى على كليات المعلمين بشرط أن تمتد الدراسة بها سنة خامسة وتوفر الامكانيات المادية والدراسية ليتكافأ مستوى خريجى كليات المعلمين مع مستوى خريجى الآداب ومعاهد التربية ٠

وينبغى الا يخفى أن الدراسة المبدئية لاحتياجات البلاد من خريجى الكليات والمعاهد المتصلة بالعلوم الانسانية قد كشفت عن فائض فى العرض يتراوح تقديره بين ٤٠٠٠ ، ١٥٫٠٠٠ خريج فى المدة من ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ وبين ٦٠٠٠ ، ٢٠٫٠٠٠ فى المدة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ولا شك أن هذه الأرقام توحى بالتريث عند التفكير فى انشاء كليات للمعلمين فى المستقبل وفى التوسع فى الكليات القائمة حاليا بشأن الأقسام الأدبية فيها ٠

كذلك ينبغى الا يخفى أن جامعة الأزهر بصدد انشاء كلية للتربية نظام السنة الواحدة ونظام الخمس سنوات معا - وسوف تضم هذه الكلية شعبا للفروع المختلفة .

وفى نفس الوقت كشفت الدراسات التى قام بها التعليم العالى عن شدة حاجة البلاد الى اخصائيات فى تربية الطفل بسبب النمو الكبير الحاصل فى دور الحضانة (أكثر من ٦٠٠ دار) ووجوب وجود قيادات صالحة لها فى المستقبل ، كما كشفت عن حاجة البلاد ، خصوصا فى قطاع التربية والتعليم الى أخصائيين فى الوسائل التعليمية ولا شك أن هذين الميدانين - ميدان اعداد الاخصائيات فى تربية الطفل وميدان اعداد الاخصائيين فى الوسائل التعليمية - ينبغى أن يجدا لنفسيهما مكانا فى معاهد اعداد المعلم فى المستقبل القريب .

أما فيما يتعلق بالخدمة الاجتماعية فقد أوصت لجنة الدراسات الانسانية بأن يعاد النظر فى كيان مدارس الخدمة الاجتماعية الخارجة عن نطاق الجامعات بعد أن رأت أن خريجى كليات الآداب أصلح فى القيام به من غيرهم ، وذلك بشرط أن تعد لهم دراسة عملية لمدة سنة بعد تخرجهم .

وأشارت اللجنة الى مجال السياحة والفندقة كأحد المجالات المقترحة أمام خريجى مختلف الكليات الانسانية ، وأوصت بانشاء معهد خاص بالسياحة والفندقة . والمعروف أن وزارات التعليم العالى أنشأت فى العام الدراسى ١٩٦٣/٦٢ معهدا للسياحة وآخر للفندقة والحقت بالأخير مركزا للتدريب على أعمال الفنادق . وكلا المعهدين يحتاج الى تدعيم بالامكانيات المادية والبشرية معا .

هذه هى أهم احتياجات البلاد من القوى العاملة التى تعدها ، أو يمكن أن تعدها المعاهد العالية والكليات غير الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالى . وبعض هذه الاحتياجات - كما يتضح من العرض السريع السابق - أمكن تقديره على مدى خمس سنوات أو ست سنوات فى المستقبل ، وبعضها على مدى عشر سنوات والبعض الثالث على مدى خمسة عشر سنة أو أكثر .

وكلها تقديرات وان كان ينبغى أن تؤخذ بشئ من التحفظ - الا أنها تحدد للتعليم العالى بعض معالم طريقه فى المستقبل ، وتمكنه من أن يكون أكثر اصابة فى رسم صورة الغد لنفسه .

غير أن صورة التعليم العالى المستقبلة لاتكتمل بغير تدعيمها بتكافؤ الفرص والكفاية وهما مقوما الحياة الاشتراكية الجديدة .

ثانيا - تكافؤ الفرص :

نص الميثاق الوطنى على أن " الاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا " وأن " الاشتراكية هى اقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات " .

وترجم الميثاق تكافؤ الفرصة باعتبارها التعبير عن الحرية الاجتماعية فى حقوق أساسية لكل مواطن وطالب بتكريس الجهد لتحقيقها . ومن بين هذه الحقوق " حق كل مواطن فى العلم بقدر مايتحمل استعداده ومواهبه . فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى ، واضافة أفكار جديدة اليه كل يوم ، وعناصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة "

والواقع أن تكافؤ الفرص التعليمية ليس مجرد ترجمة لمبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم وانما هو كذلك طريق تحقيق تكافؤ الفرص فى الحياة أمام المواطنين .

ولقد استجاب التعليم العالى استجابة سريعة لهذا المبدأ عقب اعلان الميثاق فأصبح التعليم فى شتى كلياته ومعاهده بالمجان أسوة بالتعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى بأنواعه المختلفة .

غير أن تكافؤ الفرص التعليمية على مستوى الكليات الجامعية والمعاهد العالية والكليات غير الجامعية لايعنى مجرد جعل التعليم فيها بالمجان . فمجرد جعل التعليم العالى مجانيا هو أول الطريق الى تكافؤ الفرص التعليمية فى المستوى العالى وما زالت توجد خطوات أخرى كثيرة ينبغى اتخاذها لبلوغ الشوط المناسب فى الطريق بالفعل .

ويمكننا أن نحدد المعالم الآتية على الطريق الطويل لتكافؤ الفرص أملا فى أن يتحرك بها التعليم العالى نحو المستقبل وتصبح جزءا من صميم تكوينه :

١- تكافؤ الفرص التعليمية يعنى توسيع فرص التعليم العالى أكثر مما هى عليه الآن بحيث يستوعب هذا التعليم كل قادر عليه بحسب استعداده .

٢- تكافؤ الفرص التعليمية يعنى تمكين العامل والموظف والجندى من الحصول على تعليم عال وفق مقتضيات الترقى فى العمل ووفاء بمطلب تحقيق الذات .

٣- تكافؤ الفرص التعليمية يعنى عدالة توزيع الخدمات التعليمية على المستوى العالى وايصالها الى جميع المحافظات أو أكبر عدد منها على الأقل .

٤- تكافؤ الفرص التعليمية يعنى العمل الدائب المستمر على تقديم تعليم عال جيد يعمل دون " الضياع " ويحسن توجيه الطلاب ويمكنهم من النمو فى تخصصاتهم الى الدرجة المطلوبة .

٥- تكافؤ الفرص التعليمية يعنى توفير الخدمات التعليمية الاضافية من رعاية صحية ورياضية واجتماعية توجيه تعليمى ومهنى وخدمات مكتبية وتغذيه واسكان خصوصا للطلاب ذوى المستوى الاقتصادى المحدود .

٦- تكافؤ الفرص التعليمية يعنى القبول فى الجامعات والمعاهد العالية والكليات على أسس أوسع وأعمق وأدق من مجرد درجات النجاح فى امتحان اتمام الدراسة الثانوية .

٧- تكافؤ الفرص التعليمية يعنى اعادة النظر فى الحواجز التقليدية المصطنعة بين كليات الجامعة والمعاهد العالية ومراكز التدريب على أساس التكامل والاتصال والاستمرار فيما بينها ، حتى لايضار ذوى المواهب فى المعاهد العالية ومراكز التدريب بالذات .

كذلك فان تكافؤ الفرص التعليمية يعنى اعادة النظر فى وضع دور المعلمين العامة من كليات المعلمين وكلية التربية .

ويدرس جهاز التخطيط بالتعليم العالى كيفية تحويل هذه المعالم الى قواعد واجراءات وتنظيمات ولوائح ومعدلات يتجسدها التعليم العالى فى المستقبل على مدى زمنى تتحرك عليه خططه ٠

ثالثا ـ الكفاية :

أن الكفاية بما تعنيه من تنمية الثروة الوطنية ومضاعفة الدخل القومى لاتكون الا بزيادة العمل والانتاج عن طريق تطوير الزراعة والصناعة وهياكل الانتاج الرئيسية وكل هذا لايتحقق الا بالافادة من خبرات العلم الحديث ـ بل آخر ماوصل اليه العلم الحديث ـ وما يتصل به من اعداد القوى العاملة الماهرة على شتى المستويات ٠

أن الكفاية الاقتصادية وما ينبغى أن يلازمها من كفاية اجتماعية وسياسية بابها كفاية التعليم ٠ وهذه هى سبيل تحويل التعليم نفسه من مجرد " خدمة " الى استثمار لامتناهى الحدود ٠

ومن هنا فان تقديم التعليم للأفراد على أوسع نطاق واتاحة فرصة لجميع قوى الشعب العاملة وعدالة توزيعه يكون ضعيف الأهمية مالم يقترن بتحقيق شرط الكفاية فيه ٠

وكفاية التعليم عامة ـ والتعليم العالى خاصة ـ ليست وصفا شائعا ، وانما هى بلوغ كل عنصر ـ أو جانب ـ فى التعليم درجة من الجودة تدل عليها معدلات علمية عملية فضلا عن شروط ومواصفات فعلية ـ تمكن كلها التعليم من أن يحقق وظيفته فى الانطلاق بالمجتمع نحو أهدافه الكبرى التى يريد أن يصل اليها ٠

وعناصر التعليم العالى ـ ككل تعليم ـ يمكن حصرها على المستوى الاجرائى فى :

١ـ هيئات التدريس والمعيدون ٠
٢ـ القوى العاملة فى التعليم العالى من غير أعضاء هيئات التدريس والمعيدين ٠
٣ـ مبانى المعهد وتجهيزاته ومرافقه ٠

٤ـ المقررات وخطط الدراسة وما يتصل بها من امتحانات وتوجيه ٠
٥ـ التدريبات العملية والميدانية ٠
٦ـ الاشراف الاجتماعى والصحى والخدمات التعليمية المساعدة (مكتبات ـ تغذيه)
٧ـ البحث العلمى ٠
٨ـ ادارة المعاهد والقوانين واللوائح التنفيذية ٠
٩ـ تمويـــل التعـــليم ٠

وقد قام تخطيط التعليم العالى بعمل دراسة لكل عنصر من هذه العناصر وتوصـــل الى معدلات وشروط ومواصفات لها جميعا ٠ وكلها تعبر عن تصور للمستقبل أكثر من أن تكون صدى لواقع الحاضر ، فهى تعبير لما يرجى أن يكون ، بدلا من أن تكون محصلة لما هو قائم عندنا بالفعل ٠ ومن ثم فان الأخذ بها وتطبيقها يترتب عليـــه تحويل ماهو قائم الى ماهو مرجو فى المستقبل ٠

واقـــع التعـــليم العـــالى
(١٩٦٣ / ١٩٦٤)

ان التعرف على الصورة الواقعية للتعليم العالى الآن أمر يقتضيه تقدير البعـــــد الزمنى بين الحاضر والنموذج الذى ينبغى أن يحققه هذا التعليم بناء على احتياجـــات المجتمع المستقبلة على أسس الكفاية والعدل ـ كما يقتضيه تقدير مطالب الخطة الخمسيـــة الثانية باعتبارها عملية تحريك لهذه الصورة الواقعية من حيث هى الآن الى امام ٠

تطور التعليم العالى خلال السنوات العشر الماضية :

والتعليم العالى بحجمه وتنوعه الذى هو عليه الان انما هو فى جملته ثمرة جهـــود الثورة منذ قيامها فى يوليه سنة ١٩٥٢ ـ وآية ذلك أنه عندما قامت الثورة لم يكن فـــى البلاد من معاهد الا تسعة معاهد لاتضم أكثر من ١٥١٠ طالبا وطالبة ، وجعلهـــا معاهد نظرية ٠

ويتضح من الجدول التالى الخاص بنمو التعليم العالى غير الجامعى خلال السنوات العشر الأخيرة أن عدد المعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى قد زاد أكثر من ثلاث مرات ، وأن هذه الزيادة قد اتجهت فى معظم الأحوال نحو المعاهد العالية الفنية الزراعية والصناعية والتجارية ـ كذلك تضاعف عدد الطلاب بما يزيد على أربعة أمثال ماكان موجودا سنة ١٩٥٥

تطور عدد المعاهد العالية وطلابها وخريجيها فى المدة من عام ٥٥/٥٦ الى ٦٤/١٩٦٥

المجموعة	٥٥ / ٥٦ (فعلى)				٥٩ / ٦٠ (فعلى)				٦٤ / ٦٥ (تقدير)			
	عدد المعاهد	عدد المقبولين	جملة عدد الطلاب	عدد الخريجين	عدد المعاهد	عدد المقبولين	جملة عدد الطلاب	عدد الخريجين	عدد المعاهد	عدد المقبولين	جملة عدد الطلاب	عدد الخريجين
المعاهد العالية التجارية	—	—	—	—	٥	٣٨١	١٠٩٣	—	٥ وشعبه	٨٧٧	٣٥١٤	٥١١
المعاهد العالية الزراعية	—	—	—	—	٦	٧٢٢	٢٤٣٨	—	٧ وشعبه	١٦١٩	٦٨٦٢	١٣٨١
المعاهد العالية الصناعية	١	١١٦	١١٦	—	٤	٤٦٩	١٣٠٤	٤٢	٩ وشعبه	٢٠٦٨	٦١٢٤	٤٣٢
المعاهد العالية الفنيه	٣	٤٣٣	١٤٧٤	٣٦٤	٧	٦٥٧	٢٦٣٣	٣٤٦	٧	٨٤٨	٣٤١٢	٥٣٢
المعاهد العالية لاعداد المعلمين والدراسات العامة	٨	٢٠٢٢	٤٤٨٨	٨٢١	١١	١٤٣٩	٥٦٠١	٧٢٢	١١ وشعبه	٢٠٥٧	٨١٢٥	١٥٣٩
الجملة	١٢	٢٥٧١	٥٩٧٨	١١٨٥	٣٣	٣٦٦٨	١٣٠٦٩	١١١٠	٤٠ وشعبه	٧٤٦٩	٢٨٠٣٧	٤٤٣٥

نمو التعليم العالى فى الخطة الخمسية الاولى (١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤) :

واذا نظرنا الى النمو الحاصل فى التعليم العالى على أساس ما تحقق منه خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (أى فى المدة من ١٩٦١/٦٠ الى ٦٥/٦٤) وجدنا أن عدد الطلاب قد زاد بحوالى ١٢,٠٠٠ طالبا خلال هذه المدة ، بينما زاد عدد المعاهد العالية والكليات بمقدار ثمانية معاهد فقط ، وهذا مقابل زيادة حوالى ٦٠٠٠ طالبا ، ٢١ معهدا فى السنوات الخمس السابقة للخطة من (١٩٥٦/٥٥ ـ ١٩٦٠/٥٩)

ونحن اذا قسنا واقع النمو الفعلى خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى على ماكان مقدرا له فى مشروع الخطة نفسها ، وجدنا أن هذا الواقع زاد عن تقديرات الخطة بما يزيد عن الضعف مما يدل على أن مطالب التطوير قد فرضت نفسها على الواقع وألزمت القائمين على تنفيذ الخطة بتعديلها والاضافة اليها الفعل .

والجدول التالى يوضح الفرق بين تقديرات الخطة الخمسية ـ كما أعتمدت عند بدء تنفيذها وتقديرات الخطة المعدلة ثم الاعداد الفعلية للفصول والطلاب بالمعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى .

بيان مقارن لعدد الفصول والطلاب حسب تقديرات الخطة الخمسية المعتمدة والمعدلة والاعداد الواقعية

المجموعة	البيان	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
المعاهد العالية التجارية	الخطة المعتمدة (فصول)	٣٩	٥٤	٦٢	٦٧	٧٤	٨٣
	الخطة المعدلة (فصول)	٣٩	٥٤	٦٣	٦٩	٧٦	٨٤
	عدد الفصول الفعلى	٣٨	٦٤	٧٤	٨٠	١٠٤	
	الخطة المعتمدة (طلاب)	١١٦٣	١٥٠٤	١٧٤٣	١٩٨٤	٢٢١٥	٢٤١٦
	عدد الطلاب الفعليين	١٠٩٣	١٩٢٤	٢٢٣٤	٢٤٦٣	٢١٧٧	٣٥١٤ (تقدير)
المعاهد العالية الزراعية	الخطة المعتمدة (فصول)	٥٦	٨٠	٩٦	١٠٧	١١٥	١٣٠
	الخطة المعدلة (فصول)	٥٦	٨٠	١٠١	١١٤	١١٠ (*)	١٣٨
	عدد الفصول الفعلى	٤٨	٧٨ (*)	١٠١ (*)	١٢٦ (*)	١٥١	
	الخطة المعتمدة (طلاب)	١٤٥٥	١٩٣٤	٢٢٨٣	٢٥٩٦	٢٨٥٢	٣١٧٥
	عدد الطلاب الفعليين	١٤١٩	٤٦١١	٥٤٩٤	٦٥٩١	٦٩٠٣	٦٨٦٢ (تقدير)
المعاهد العالية الصناعية	الخطة المعتمدة (فصول)	٥٨	٧٣	٩١	١٠٨	١٢٢	١٣٣
	الخطة المعدلة (فصول)	٥٨	٨٣	١١٣	١٣٥	١٧١	٢١٥
	عدد الفصول الفعلى	٥٥	٧١	١٠٢	٩٢	١٧٦	
	الخطة المعتمدة (طلاب)	١٣٧٧	١٧١٥	٢٠٦٢	٢٥٢٢	٢٩٠٤	٣٢٤٠
	عدد الطلاب الفعليين	١٣٧٩	١٧٨٨	٢٤٦٨	٣١٦١	٤٣٦٨	٦١٢٤ (تقدير)

المجموعة	البيـــــان	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
المعاهد العالية الفنية	الخطة المعتمدة (فصول)	١١٤	١٢٧	١٣٨	١٤٠	١٤٠	١٤٠
	الخطة المعدلة (فصول)	١١٤	١٢٧	١٣٨	١٦٤	١٦٧	١٧٩
	عدد الفصول الفعلى	٧٦	١١٣	١٥٩	١٥٣	١٧٣	
	الخطة المعتمدة (طلاب)	٢٦١٢	٢٨٠٤	٢٨٧٩	٢٧٤٣	٢٦٢٨	٢٦٣٥
	عدد الطلاب الفعليين	٢٦٣٣	٣١٤٣	٣٤٣٤	٣١٥٧	٣٣١٠	٣٤١٢ (تقدير)
المعاهد العالية لاعداد المعلمين والدراسات العامة	الخطة المعتمدة (فصول)	١٠٢	٢٤٠	٢٤٩	٢٥٤	٢٥٧	٢٥٧
	الخطة المعدلة (فصول)	٢٠٥	٢٤٣	٢٥٢	٢٦٢	٢٧٧	٢٨٩
	عدد الفصول الفعلى	٢١٩	٢٣٣	٢٤٧	٢٦٤	٢٥٩	
	الخطة المعتمدة (طلاب)	٤٩٥٣	٦٢٣٨	٦٤١٩	٦٤٩٩	٦٤٣٥	٦٤٠٥
	عدد الطلاب الفعليين	٥٦٢١	٦٣٨٦	٦٥٤٥	٦٩٠٩	٧٥٠٥	٨١٢٥ (تقدير)
الجملة	الخطة المعتمدة (فصول)	٤٦٩	٥٧٤	٦٣٦	٦٧٦	٧٠٩	٧٤٣
	الخطة المعدلة (فصول)	٤٧٢	٥٨٧	٦٦٧	٧٤٤	٨١١	٩٠٢
	عدد الفصول الفعلى	٤٣٦	٥٦٩	٦٧٥	٧١٥	٨٦٣	
	الخطة المعتمدة (طلاب)	١١٥٦٠	١٤٢٠٥	١٥٣٩٠	١٦٣٤٥	١٧٠٣٤	١٧٨٧١
	عدد الطلاب الفعليين	١٢١٤٥	١٧٨٥٢	٢٠١٧٥	٢٢٣١١	٢٥٢٦٣	٢٨٠٣٧

(*) لايشمل ذلك عدد مدرجات المعهد العالى لشئون القطن .

الصورة الراهنة للتعليم العالى :

ينظم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى الآن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ ولائحته التنفيذيه ، وهو أول قانون شامل يمنحها امكانيات القيام بدورها فى مجتمعنا الجديد ـ وقد لخصت المذكرة الايضاحية لمشروع القانون هذا الدور فيما يلى :

١ـ ربط التعليم الذى تقوم به بحاجات المجتمع الاشتراكى العربى الذى يستهدف تحقيق الكفاية والعدل .

٢ـ الاسهام فى توفير الفنيين بمستوياتهم المختلفة اللازمين لاحتياجات البلاد فى التنمية الاقتصادية ومضاعفة الدخل القومى ممن يجمعون بين التدريبات الميدانية والدراسات العملية لمشاكل العمل وصعوباته وقد كان من الدراسات النظرية بغية تفهم وادراك النظريات العلمية المختلفة واستعمالها فى تحسين الانتاج والنهوض به .

٣ـ مراعاة انشاء المعاهد المتخصصة فى الأماكن المناسبة لنوع الدراسة والتدريب فى كافة أنحاء البلاد .

٤ـ اعداد وتدريب المعلمين لمقابلة احتياجات التعليم الاعدادى والثانوى خاصة الفنى منه .

٥ـ العناية بالبحوث العلمية وبخاصة التطبيقية منها التى تستهدف خدمة المجتمع وحل مشاكله الحيوية .

حجم التعليم العالى :

ويبين الجدول التالى عدد الفصول وعدد فروع التخصص وعدد الطلاب المستجدين وجملة عدد الطلاب وعدد أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بهذه المجموعات خلال العام الدراسى ١٩٦٤/٦٣ :

بيـان

بعدد المعاهد والفصول وفروع التخصص والطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى (٦٣ / ٦٤)

رقم	المجموعة	عدد المعاهد	عدد الفصول	عدد فروع التخصص	عدد المستجدين	جملة عدد الطلاب	عدد أعضاء هيئة التدريس مؤهل	عدد أعضاء هيئة التدريس غير مؤهل	عدد المعيدين
١	المعاهد العالية التجارية	٥ + شعبة (١)	١٠٤	٢	١٢٠٤	٣١٧٧	٥٥	٦٠	٢٨
٢	المعاهد العالية الزراعية	٧ + شعبه (١)	١٥١ (٢)	٣	١٤٩٧	٦٩٠٣	٨١	١٠	٢٤٥
٣	المعاهد العالية الصناعية	٨ + شعبه (١)	١٧٦	١١	١٤٠٢	٤٣٦٨	٨٦	٥٢	١١٧
٤	المعاهد العالية الفنية	٧	١٧٣	١٧	٨٢٩	٣٣١٠	١٦٧	٥٩	١٥٠
٥	المعاهد العالية لاعداد المعلمين والدراسات العامة	١١ + شعبه	٢٥٩	٢٠	٢٠٣٢	٧٥٠٥	٣٢٧	٩٥	٢٢٠
	الجمله	٣٩ + شعبه	٨٦٣	٥٣	٦٩٦٤	٢٥٢٦٣	٧١٦	٢٧٦	٧٦٠

وهذه المعاهد بأنواعها وأحجامها تقدم التعليم لجميع طلابها بالمجان شأنها فى ذلك شأن الكليات الجامعية وكل دراسة عالية ، وذلك منذ صدر النطق الجمهورى بجعل التعليم العالى بالمجان أسوة بمراحل التعليم الأخرى سنة ١٩٦٢

---

(١) تكون هذه الشعب بالمعهد العالى الفنى بشبرا .

(٢) لايشمل ذلك عدد المدرجات بالمعهد العالى لشئون القطن .

ميزانية التعليم العالى :

بلغت ميزانية التعليم العالى فى العام الدراسى ٦٤/٦٣ مقدار ٢٥٫٠٧٢٫٨٠٠ جنيه (هذا عدا ميزانية جامعة الأزهر ومقدارها مليون جنيه تقريبا) وذلك مقابل ٢١٫٧٩٥٫١٠٠ جنيه فى العام الدراسى ١٩٦٣/٦٢

ويوضح الجدول التالى أبواب ميزانية التعليم العالى .

أبواب ميزانية التعليم العالى
١٩٦٣ / ١٩٦٤

	الديوان	القاهرة	الاسكندريه	الجامعات عين شمس	اسيوط	الازهر
مرتبات وأجور	٤٫٦٦٠٫٠٠٠	٣٫٣٩٨٫٠٠٠	١٫٩٢٥٫٠٠٠	١٫٧٨٨٫٠٠٠	٥٩٣٫٠٠٠	٤٤٩٫٤٠٠
مصروفات عامه	٢٫١٨٠٫٠٠٠	١٫٦٢٢٫٠٠٠	١٫٠٦١٫٠٠٠	٩١٧٫٠٠٠	٤٦٠٫٠٠٠	١٤٦٫٤٠٠
مصروفات ستثماريه	٣٫٤٥٠٫٠٠٠	٦٥٢٫٥٠٠	٤٨٧٫٥٠٠	٤١٢٫٠٠٠	٦٣٧٫٥٠٠	٣٧٥٫٠٠٠
الجمله	١٠٫٢٩٠٫٠٠٠	(١) ٥٫٦٧٢٫٠٠٠	٣٫٤٧٣٫٥٠٠	٣٫١٠٧٫٥٠٠	١٫٦٩٠٫٥٠٠	(٢) ٩٧٠٫٨٠٠

ويقوم جهاز تخطيط التعليم العالى بدراسة مصروفات كل معهد من معاهده على حده حتى يمكن من بعد ذلك حساب متوسط تكلفة الطالب من المصروفات الجارية على الواقع (مرتبات وأجور + مصروفات عامة) .

---

(١) عدا ١٥٦٫٠٠٠ جنيها اعانات .

(٢) هذا التقدير لايتضمن ميزانية الأزهر عدا جامعة الأزهر .

أ ـ القبول فى المعاهد العالية :

يشترط لقيد الطالب بالمعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى أن يكون حاصلا على شهادة الثانوية العامة أو شهادات الثانوية الفنية أو على احدى الشهادات المعادلة ٠ ويتم القبول وفقا للشروط التى يضعها السيد وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص ٠ ويشترط للقبول فى بعض المعاهد والكليات أن يكون الطالب ناجحا فى اختيار القدرات الذى يقرره وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص ٠ وكل هذا بجانب اللياقة الطبية والتفرغ للدراسة وحسن السيرة والسمعة ٠

وقد تتراوح جملة ما استوعبته المعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى سنويا فى المدة من سنة ١٩٥٩ الى سنة ١٩٦٣ من خريجى الثانوية العامة بين ٣٤٢٤ ، ٦٠٠٥ أى بنسبة ٣ر١٠ ، ٦ر١١ ٪ من جملة الخريجين ٠

أما بالنسبة لخريجى المدارس الثانوية الفنية (صناعى ـ زراعى ـ تجارى) فقد تراوح عدد المقبولين سنويا فى نفس المدة من ٦٠٦ الى ٩٣٦ كما تراوحت النسبة بين ٣ر٦٩ ٪ ، ٧ر٣٦ ٪ ٠

وقد بلغ الحد الأدنى للقبول بالمعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى فى العام الدراسى ٦٤/٦٣ بنسبة ٥٦ ٪ للقسم العلمى ، ٤٢ ٪ للقسم الأدبى من المجموع الكلى للدرجات ، وهذا عدا الاعداد المستثناه بحكم كونها من أبناء أعضاء هيئات التدريس ومن المبرزين فى الخدمة الاجتماعية أو الحاصلين على بطولات رياضية عامة أو من أبناء وأخوة من استشهدوا فى الحرب أو بسبب قيامهم بواجباتهم الرسمية أو من أبناء المحافظة التى يوجد فيها مقر المعهد أو من أبناء المناطق النائية ٠

ويوضح الجدولان التاليان نسبة المقبولين بالمعاهد العالية من خريجى المدارس الثانوية العامة والثانوية الفنية الى مجموع خريجى هذه المدارس فى المدة من عام ١٩٦٠/٥٩ الى عام ١٩٦٤/٦٣ :

نسبة المقبولين بالمعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة من أبناء الجمهورية العربية المتحدة

سنة القبول	الحاصلون على الثانوية العامه	المقبولين بالمعاهد والكليات	النسبة المئويه
٦٠/٥٩	٣٣٧٠٦	٣٤٢٤	١٠ر٣
٦١/٦٠	٤٠١٠٥	٥٨٣٩	١٤ر٧
٦٢/٦١	٣٤٧٤٩	٤٤٥٣	١٣ر٨
٦٣/٦٢	٤٤٥٥٤	٤٦٩٠	١٠ر٣
٦٤/٦٣	٥١٥٤٨	٦٠٠٥	١١ر٦

نسبة المقبولين بالمعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى من خريجى المدارس الثانوية الفنية الى مجموع خريجى هذه المدارس

سنة القبول	الحاصلون على الثانويه العامه	المقبولين بالمعاهد	النسبة المئوية
٦٠/٥٩	١٠٤٧٤	٦٠٦	٥ر٧٩
٦١/٦٠	١٢٧١٤	٩٣٦	٧ر٣٦
٦٢/٦١	١٥١٠٣	٧٧٤	٥ر١٢
٦٣/٦٢	١٩٩٠٣	٨٤٤	٤ر٢٤
٦٤/٦٣	٢٣٩٥١	٨٨٦	٣ر٦٩

ب - التخصصات في المعاهد العالية :

أما عن التخصصات بالمعاهد العالية فكانت فروعها حتى قيام وزارة التعليم العالى لاتزيد عن التخصصات التقليدية ، مما أدى بجهاز التخطيط بالوزارة الى اعادة دراستها على ضوء التطورات الجديدة بالبلاد ، فأدخلت فيها بعض الشعب الجديدة مثل (شعبة استصلاح الأراضى بالمعاهد العالية الزراعية ، وهندسة بناء السفن بالمعهد العالى الصناعى ببور سعيد ، والكيمياء الصناعية بالمعهد العالى الصناعى بأسوان ، وشعبة العلاج الطبيعى بالمعهد العالى للتربية الرياضية للمعلمات بالقاهرة وشعب الأزياء والأنسجة والتغذية وادارة المؤسسات والفنادق بالمعهد العالى للاقتصاد المنزلى) وذلك بخلاف التخصصات الأخرى التى يرى المسئولون ادخالها بالمعاهد فى خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية .

حـ - التوزيع الجغرافى للمعاهد العالية :

يدل التوزيع الجغرافى للمعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى بأنواعها المختلفة على أن بمحافظة القاهرة مايقرب من ثلث مجموع عدد المعاهد والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى (حوالى ٢٨ ٪ من مجموع عدد طلاب المعاهد والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى) . ويكبر حجم هذه الصورة اذا أضيفت اليها المعاهد العالية والكليات بالمحافظات المجاورة كمحافظتى الجيزة والقليوبية وبهما أربعة معاهد هم فى حقيقة الأمر من ضواحى مدينة القاهرة . ومعنى هذا أن ٤٣ ٪ من مجموع عدد المعاهد العالية مركز فى منطقة واحدة وهى نفس المنطقة التى توجد بها ثلاث جامعات من جامعاتنا ، وفى محافظة الاسكندرية وهى منطقة متقدمة اجتماعيا وعلميا وصناعيا فضلا عن وجود جامعة كبرى بها يوجد أربعة معاهد أو كليات ، اثنان منها للتربية الرياضية وكلية الفنون الجميلة ومعهد لشئون القطن ، ولا يبقى بعد ذلك الا ثمانية عشر معهدا موزعة على أقاليم أخرى بمعدل معهد أو اثنين أو ثلاثة على الأكثر . ومازالت توجد محافظات كثيرة مثل سوهاج وقنا وبنى سويف والفيوم وغيرها محرومة كلية من أى نوع من أنواع التعليم العالى ، بالرغم من حاجتها اليها بحكم ظروفها الاقتصادية والاجتماعية . وهذا الوضع غير المتكافئ يستوجب اهتمام المسئولين

فى وزارة التعليم العالى عند وضع خطط التعليم المستقبلة ٠

د - المبـــــــــانى :

لم يكن يوجد بالماضى أى تخطيط وتصميم لمبانى المعاهد العالية تتفق مـــع أهدافه ومع حسن سير العمل به ٠ ولذلك فقد كانت مبانى كثيره من المعاهد العاليـة فى حالة غير صالحة وقد أعتمدت المبالغ لاقامة مبانى جديدة لبعض المعاهد القائمـة فى خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى كمبنى المعهد العالى الصناعى بشبين الكوم والمعهد العالى الفنى بالمنصورة ٠ والمعهد العالى الصناعى ببور سعيد ٠ والمعهـد العالى الصناعى بالمنيا ٠ والمعهد العالى الزراعى بادفينا ٠ والمعهد العـــالى التجارى ببور سعيد بالاضافة الى مبانى المعاهد الجديدة كالمعهد العالى للتكنولوجيا والمعهد العالى للالكترونيات بمنوف ٠

وقد كشف المسح المبدئى لأحوال مبانى المعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى عن أن مايقرب من نصف عدد هذه المعاهد أما قديم غير صالح أو مؤجر ويستلزم وضع خطة لاحلاله ٠ كما أنه يوجد ثلاثة عشر مبنى قديما فى حالة جيـــده لكنها فى حاجة الى استكمال وتوسع ٠ هذا فى حين يوجد ثمانية معاهد تشغـــل مبانى مدارس ثانوية الا أنه يجرى انشاء مبانى جديدة لأكثرها وسوف يكتمل بناء بعضها فى الخطة الخمسية الثانية ٠ كما أنه شرع فى بناء عدد من المعاهد الجديدة (٧) وسوف لاتبدأ الدراسة فيها الا مع بداية الخطة الخمسية الثانية ٠

هـ - هيئات التدريـــس والمعيدون :

يوضح الجدول التالى القوى العاملة فى التدريس بالمعاهد العالية والكليـــات التابعة لوزارة التعليم العالى مصنفين الى أعضاء هيئة التدريس المؤهلين والخارجـين عن أعضاء هيئات التدريس والمعيدين والمنتدبين :

نوع المعاهد	عدد الطلاب	عدد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين	عدد الاعضاء الخارجين عن التدريس	عدد المعيدين	عدد المنتدبين
المعاهد العالية التجارية	٣١٧٧	٥٥	٥٨	٢٨	١٣٣
المعاهد العالية الزراعية (*)	٦٩٠٣	٨١	١٠	٢٤٥	٤٨٩
المعاهد العالية الصناعية	٤٣٦٨	٨١	٥٢	٦٩	٥٠٠
المعاهد العالية الفنية	٣٣١٠	١٦٦	٦٢	١٤٤	٤٢٥
المعاهد العالية لاعداد المعلمين والدراسات العامة	٧٥٠٥	٣٢٧	١٢٥	٢٠٠	٦٣٤

ويمكن أن يستدل من الأرقام السابقة على نسب أعضاء هيئات التدريس والمعيدين الى الطلاب فى المعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى وهى تدل فى معظمها على حاجة هذه المعاهد الى تدعيم فى هذا المجال .

الاتجاهات الرئيسية للخطة الخمسية الثانية
(١٩٦٥/١٩٦٦ - ١٩٦٩/١٩٧٠)

يفرض الواقع نفسه على الخطة الخمسية الثانية من ثلاثة أبعاد هى :

١- عدد الموجودين حاليا من الطلاب بالمعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى ، فهؤلاء سوف يتخرجون فى هذه المعاهد والكليات بأنواعها المختلفة على مدى السنوات الأربع أو الخمس القادمة ، ولا يمكن التحكم فيهم بالزيادة أو النقصان حتى عام ١٩٦٧/٦٦ مادام الذين سيتخرجون فى ذلك العام يتكونون أساسا ممن قبلوا فى المعاهد العالية والكليات فى العام الدراسى الحالى ١٩٦٤/٦٣

(*) يشمل هذا البيان المعهد العالى لشئون القطن ويبلغ عدد طلابه ٢٥٢٣ وبه ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس ، ١٧ من المعيدين ، ١٠٦ من المنتدبين .

فاذا أضفنا الى ذلك من سيقبلون فى العام الدراسى القادم (١٩٦٥/٦٤) وهو آخر عام فى الخطة الخمسية الأولى ، تأكد لنا كيف أن الواقع سوف يفرض نفسه على نتائج السنوات الخمس التالية حتى سنة ١٩٦٨/٦٧ على الأقل .

٢ـ الطاقة الفيزيقية للمعاهد العالية والكليات الحالية ، وامكانيات التوسع فيها فى السنوات الخمس القادمة ، وكذلك طاقة القوى العاملة بالفعل فى هذه المعاهد العالية والكليات واحتمالات نموها على ضوء ماسبق ايفاده من بعثات وأجازات دراسية لحساب هذه المعاهد والكليات وكذلك مايتوافر من دراسات عالية فى المجالات المتصلة بها فى البلاد الآن .

٣ـ الاعداد الموجودة حاليا بالمدارس الابتدائية ـ خصوصا الصف الأخير منها ـ وكذلك بالمدارس الاعدادية والثانوية ـ فهؤلاء هم الذين سيتخرجون على التوالى فى الثانوية العامة والثانوية الفنية خلال الأعوام القادمة ، وسيكونون المصدر الذى تتغذى منه المعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى والجامعات وغيرها من مراكز العلم العالية .

وقد قام تخطيط التعليم العالى بدراسة مبدئية لتقدير الاعداد المنتظر تخرجها فى الثانوية العامة والثانوية الفنية خلال المدة من سنة ١٩٦٤/٦٣ الى سنة ١٩٧٠/٦٩ فوجد ما يأتى :

المنتظر نجاحهم فى القسمين العلمى والأدبى من الثانوية العامة فى السنوات القادمة (١٩٦٤/١٩٦٣)

العام الدراسى	المنتظر نجاحهم فى القسم العلمى	المنتظر نجاحهم فى القسم الأدبى	المجموع
١٩٦٤/٦٣	٣١٥٣٨	١٢٣٣٥	٤٣٨٤٣
١٩٦٥/٦٤	٣٣٣٩٤	١٢٨٧٠	٤٦٢٦٤
١٩٦٦/٦٥	٣٤٩٥٢	١٣٥٣٠	٤٨٤٨٢
١٩٦٧/٦٦	٣٨٢٦٧	١٤٦٦٧	٥٢٩٣٤
١٩٦٨/٦٧	٤١٩٨٧	١٥٧١٣	٥٧٧٠٠
١٩٦٩/٦٨	٤٤٩٢٤	١٦١٩٦	٦١١٢٠

تقدير عدد المنتظر حصولهم على الشهادات الثانوية الفنية بأنواعها والثانوى النسوى من ٦٤/٦٣ حتى ٧٠/٦٩

العام الدراسى	المنتظر تخرجهم فى الشهادات الثانوية الفنية بانواعها						ثانوى نسوى (*)
	صناعى	زراعى	تجارى	فنى بنات	فنى مشترك	المجموع	
٦٤/٦٣	٧٠٥٤	٣٣١٥	١٠١٠٢	١٣٢	٧٦	٢٠٦٧٩	١٤٤٢
٦٥/٦٤	٦٤٤٢	٣٠٦٥	٩٧٩٢	١٣٤	٦٢	١٩٩٩٥	٢٤٣١
٦٦/٦٥	٧٢٩٨	٣٤٣٤	٩٨٥٧	١٣٤	٦١	٢٠٧٨٤	٢٨٣٧
٦٧/٦٦	٧٥٣٧	٣٤٤٤	٩٤٧٢	١٣٤	٦٠	٢٠٦٤٧	٢٤٣٤
٦٨/٦٧	٦٩٢٣	٣٤٣١	٩٣٦٧	١٣٤	٦٠	١٩٩١٥	٣٦٣٢
٦٩/٦٨	٨٤٠٧	٣٩١١	٩٧٢٥	١٣٤	٦٠	٢٢٢٣٧	٣٥١٧
٧٠/٦٩	٩٢٠٤	٤٤٢٠	٩٨٦٦	١٣٤	٦٠	٢٣٦٨٤	٤٠٦٣

وبناء على هذا الواقع ، وتطلعا نحو صورة المستقبل التى يرجوها التعليم العالى مع تقدير طاقة الدولة فى الانفاق على التعليم العالى فى السنوات القادمة (وهذه يمكن حسابها على أساس نمو دخل الدولة والدخل القومى والانفاق على نسبة منه تخصص للتعليم) تتجه الخطة الخمسية الثانية للتعليم العالى الى ما يأتى :

١ـ تدعيم المعاهد الحالية وتطويرها بعناصرها المختلفة من مبانى وتجهيزات وقوى عاملة ومناهج وخدمات تعليمية مساعدة وبحث علمى ودراسات عليا وتمويل .

٢ـ انشاء معاهد جديدة أهمها :

عدد
٧ معاهد عالية صناعية
٣ معاهد عالية زراعية
١ معهد عالى للوسائل التعليمية
١ كلية معلمات تتجه أساسا الى اعداد قادة فى التعليم الابتدائى واخصائيات فى تربية الطفل
١ معهد عالى للبريد

(*) هذا النوع من التعليم فى طريقه الى التحول ليدخل فى عداد الثانوية العامة .

م . سعيد